التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد

Establishment of a State of Law and Law through the Application of the Principles of Good Governance applications

شريفة كلاع
البريد الإلكتروني: cherifaklaa@gmail.com

جامعة الجزائر 3

تاريخ الإرسال: 2020/11/03 **تاريخ القبول**:2019/06/19 **تاريخ النشر**:2020/12/15

الملخص:

يعتبر الوصول إلى دولة الحق والقانون نتيجة لتجسيد الحكم الديمقراطي الحقيقي وترسيخه، فهي من أبرز العناصر المكونة له، لذلك تسعى الدول في وقتنا الحالي إلى بلوغ دولة الحق والقانون، وصولا للحكم الرشيد، وعليه نسعى في هذا البحث إلى دراسة مسألة التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، من خلال تبيان المقومات التي يجب أن تتوفر لقيام دولة الحق والقانون، وتوضيح مؤشرات الحكم الرشيد، والضمانات اللازمة لقيام دولة الحق والقانون، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالي: كيف يتم التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد؟ وللإجابة عن ذلك سنحاول التركيز على المحاور التالية:

1. مفاهيم ومضامين كل من: دولة الحق والقانون، الحكم الرشيد.
2. مقومات دولة الحق والقانون، ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد.
3. الضمانات اللازمة لقيام دولة القانون بتكريس مبادئ الحكم الرشيد ومقومات دولة الحق والقانون.

الكلمات المفتاحية: التأسيس – دولة الحق والقانون – تطبيق – مبادئ – الحكم الرشيد.

Abstract :

Access to the state of law and justice as a result of the embodiment of the real democratic rule and consolidation, it is one of the most important elements of it, so that the countries are currently seeking to reach the rule of law and the rule of good governance, and therefore we seek in this research to study the establishment of the rule of law through Implementing the principles of good governance, by clarifying the elements that must exist for the establishment of the state of law and the law, and clarifying the indicators of good governance and the guarantees necessary for the establishment of the state of law and law, by raising the following problem: How is the establishment of the state of law and law through the application of the principles of good governance? To answer this, we will try to focus on the following topics:

1. Concepts and contents of: the state of truth and law, good governance.
2. The foundations of the rule of law and the principles and indicators of good governance.
3. Safeguards for the establishment of the rule of law by enshrining the principles of good governance and the principles of the rule of law and law.

Keywords: Establishment - State of Law and Law - Application - Principles - Good Governance.

مقدمة:

تقوم بين الدولة والقانون علاقات وثيقة ومعقدة، فالدولة تمارس تأثير كبيرا على تكوين وتطبيق القواعد القانونية، والقانون بدوره يضع حدودا لنشاط الدولة، كما توصف الدولة بالقانونية ما دامت تخضع للقانون، بغض النظر عن شكلها الدستوري، وتبقى كذلك إلى أن يهدر مبدأ الشرعية، حيث يقتضي مبدأ الشرعية سيادة القانون وخضوع الحاكم والمحكوم له، ليرد أي منهما إلى جادة الصواب كلما خرج عن حدوده عمدا أو تقصيرا، فالدولة القانونية هي التي تخضع للقانون في جميع جوانب أنشطتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومهما يكن من اختلاف حول أساس إخضاع الدولة للقانون، فإنه لا بد من توافر عدد من المقومات أو الأركان والعناصر الأساسية التي تعتبر ضمانات لقيام دولة القانون، من بينها الدستور الذي يعتبر الضمانة الأساسية التي تقيم السلطة في الدولة، والذي يؤسس لوجودها القانوني ويؤطر نشاطها، فهو يشكل قيدا قانونيا لسلطات الدولة، إذ يبين حدود واختصاص كل سلطة، كما يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد أهم المبادئ الدستورية، أين يؤدي ذلك إلى تقسيم وإتقان الوظائف والاختصاصات للمهام التي أناط لها الدستور، إضافة إلى ضمان الحقوق والحريات الفردية وهي الهدف الأساسي من إخضاع الدولة للقانون، وضمان الرقابة القضائية واستقلالها، ففي حال توافر تلك المقومات في أي دولة نستطيع أن نقول عنها دولة قانونية، والملاحظ في تلك المقومات أنها تترابط مع خصائص ومميزات نسق الحكم الرشيد؛ والتي من بينها حكم القانون والمؤسسات فالقوانين في نسق الحكم الرشيد ديمقراطية غير تعسفية، إنها سيدة تحرص السلطة التنفيذية على تطبيقها وإقامتها، تلزم تأمين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات بشكل متساو، وكذلك المساواة في العقاب بموجب القانون، لذلك يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام، وهو ما يقودنا على خاصيتين ومبدأين آخرين للحكم الرشيد يدعمان إقامة دولة الحكم والقانون، ألا وهما الشفافية والمساءلة وكلها تعتبر من الضمانات اللازمة لتأسيس دولة الحق والقانون، مما يعمق ويعزز من الانتماء والولاء والعمل الجاد المخلص والتضحية لدى أفراد هذا الشعب تجاه الدولة، ولذلك نسعى في هذا البحث إلى بيان الشروط التأسيسية لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق ذكره نسعى في هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموع التساؤلات المتعلقة أساسا حول طبيعة الشروط التأسيسية لدولة الحق والقانون، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في ما يلي: ما هي الشروط اللازمة للتأسيس لدولة الحق والقانون؟

الفرضية: للإجابة على تلك الإشكالية نورد الفرضية التالية: كلما طبقت مبادئ الحكم الرشيد ومقومات الدولة القانونية، كلما أدى ذلك إلى التأسيس لدولة الحق والقانون وضمان شرعيتها.

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذه المشاركة البحثية معالجة موضوع: **"التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد"**، وللإجابة عن ذلك سنتناول النقاط التالية:

1. مفاهيم ومضامين كل من: دولة الحق والقانون، الحكم الرشيد.

2. مقومات دولة الحق والقانون، ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد.

3. الضمانات اللازمة لقيام دولة القانون بتكريس مبادئ الحكم الرشيد ومقومات دولة الحق والقانون.

المبحث الأول: مفاهيم ومضامين كل من: دولة الحق والقانون، الحكم الرشيد

أولا: دولة الحق والقانون

يمكن الإشارة أولا هنا إلى مفهوم الحق، فحسب "توماس هوبز" الذي أشار إلى الحق على أنه: "لكل إنسان بطبعه الحق في كل شيء، أي في استطاعته أن يعمل ما يريد، وأن يمتلك كل ما يشاء وما أمكنه أن يملكه فيستعمله ويستمتع به"، والحق بمعناه الحديث أي المحمي بالقانون مفهوم حديث بامتياز، مرتبط بمساهمة فلاسفة الأنوار وبتطور العلاقات الاجتماعية ونشأة الحكومات والسلطة السياسية، وقد تطور مفهوم الحق مع ربطه بمفاهيم أخرى كالقانون والشرعية والأخلاق والواجب، حيث ترتب عن ذلك تأسيس للسلطة السياسية، وبحث في مصدر شرعية الدولة وعلاقتها بالفرد ومصدر الإلزام القانوني[1].

إن سلطة الدولة هي سلطة قانونية، فالسلطة ليست امتيازا لمن مارسها، وإنما مجرد وظيفة ذات اختصاصات محددة يمارسها في ضوء مجموعة من القواعد القانونية، فخضوع الدول بسلطاتها المتعددة لمجموع القواعد يعتبر العنصر الجوهري لقيام دولة الحق والقانون[2]، ويمكننا في ما يلي تقديم تعريف لمفهوم دولة الحق والقانون:

1 – محمد المساوي، حقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة وسؤال دولة الحق والقانون: المغرب وتونس ومصر نموذجا، (برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للنشر، 2018)، ص ص. 5 – 6.

2 – عصام الدبس، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، الحقوق والحريات العامة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 120.

يعتبر مفهوم دولة القانون ومضمونه من المفاهيم ذات الدلالات المختلفة باختلاف بعدي الزمان والمكان، السياق التاريخي والثقافي للأمم والمجتمعات، ولذلك الباحث "عصام الدبس" في كتابه "النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي" بأن المصطلحات "Rule of Law" في إنجلترا و"L'Etat de Droit" في فرنسا و"Rechtsstaat" في ألمانيا؛ المعبرة عن مفهوم دولة القانون تنطوي على صيغ مختلفة ترتبط بالتكوين التاريخي والثقافي لهذه الشعوب، إلا أنها تشترك فيما بينها في تحديد المفهوم العام لدولة القانون[3].

إن دولة القانون أو الدولة القانونية هي كلمة من أصول ألمانية، ويطلق عليها أيضا اسم دولة الحقوق ودولة العقل، وهي عبارة عن مفهوم يوضح الفكر القانوني القاري الأوروبي، إذ تعرف دولة القانون على أنها: "الدولة الدستورية التي يتم فيها تقييد ممارسات السلطات الحكومية للقوانين"، ويرتبط هذا المفهوم في كثير من الأحيان بمفهوم (الأنجلو أميركي) لسيادة القانون، وتقتصر سلطة الدولة في دولة القانون على حماية الأفراد فيها من الممارسات التعسفية للسلطة، حيث يتمتع المواطن في ظل هذه الدولة بالحرية المدنية بشكل قانوني، ويتمكن بموجبها من استخدامها في المحاكم، ومن هنا يتضح بأنه لا يمكن لأي دولة التمتع بالديمقراطية والحرية دون أن يكون بها أولا دولة قانون[4].

ويختلف تعريف مفهوم دولة الحق والقانون من بلد لآخر، لكن يمكن أن يتم إيجاد تعريف لهذا المصطلح من خلال عدد من النقاط تعمم التعريفات جميعها، وهي:

- دولة الحق والقانون هي عبارة عن دولة فيها حق وقانون يُسيّران المنتسبين إلى تلك الدولة، من خلال مراعاة عدد من المبادئ القائمة على ضرورة احترام الحريات الشخصية، وأيضا من خلال ضمان الحريات الفردية والتشبث بالقيم الإنسانية.
- ضرورة احترام القوانين التي تم وضعها لتسيير الأفراد والجماعات، بهدف تمكينهم من العيش وفق نهج يسوده العدل الجماعي، إضافة لحمايتهم في حالة وقوع أي ظرف قد يلحق الأذى بهم أو بإنسانيتهم دون النظر إلى الأيديولوجية.

1 - عصام الدبس، مرجع سابق، ص ص. 120 – 121.

2 – غادة الحلايقة، "مفهوم دولة القانون"، (2018/08/19)، نقلا عن الرابط التالي:

https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86

– تطبيق مبدأ فصل السلطة للعمل بمقتضيات الحق والقانون، إضافة لتحديد مهمة وماهية كل سلطة على حدا، حتى لا تتحول ممارسة تلك السلطات إلى فوضى[5].

ويمكننا تحديد المفهوم العام لدولة القانون؛ بأنها الدولة التي تخضع وتتقيد في جميع مظاهر نشاطها بأحكام القانون، أي أن جميع سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، لا يمكن أن تتصرف إلا في حدود أحكام القانون، ما دامت هذه الأحكام قائمة ولم تلغ أو تعادل وفقا للتشكيلات وللإجراءات المحددة بالنصوص القانونية، وبهذا يختلف مفهوم دولة القانون عن مفهوم مبدأ المشروعية؛ الذي يعني خضوع السلطة الإدارية في الدولة للقواعد القانونية، والذي يعتبر – وبحق – أهم مرتكزات دولة القانون، كما يختلف مفهوم دولة القانون عن مفهوم شرعية السلطة أو السلطة الشرعية التي يقصد بها السلطة التي تستند إلى رضا المحكومين أو الشعب أيا كان مبعث هذا الرضا ومصدره[6].

وبذلك لا يتطابق معنى دولة القانون أو الدولة القانونية مع تبرير سلطة الحكام على المحكومين، ولكنه قد يتلازم معه وقد لا يتلازم؛ ويحدث التلازم بين مشروعية السلطة والدولة القانونية إذا قامت السلطة على أساس قبول المحكومين ورضاهم به، مع تقييد الهيئات الحاكمة في الدولة بالقواعد القانونية والتصرف بموجب أحكام هذه القواعد القانونية، وبمعنى آخر خضوع الحاكمين والمحكومين على السواء لأحكام القانون بقواعده المتعددة[7].

ثانيا: الحكم الرشيد

نود الإشارة هنا أولا إلى مفهوم الحكم على اعتبار أنه أحد شقي كلمة الحكم الرشيد أو الراشد، وعليه فمفهوم الحكم يعني: ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، وهو بذلك يعني مفهوما أوسع من مفهوم الحوكمة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتتحدد معالم هذا المفهوم ابتداءا من إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المركزي واللامركزي، وصولا إلى الآليات والمؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات[8].

3 – غادة الحلايقة، "دولة الحق والقانون"، (2016/06/30)، نقلا عن الرابط التالي:
https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86

1 – عصام الدبس، مرجع سابق، ص. 121.

2 – نفس المرجع، ص. 121.

3 – محمد غربي، "الديمقراطية والحكم: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (أفريل 2011)، ص. 371.

ولقد برز في أدبيات التحليل السياسي مفهوم الحكم الرشيد Good Governance، والذي ترجم للغة العربية إلى "الحكم الرشيد" أو "الصالح"، وبدرجة أقل تعبيرا "الحكمانية" و"الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد"[9].

ويعتبر مصطلح الحكم الرشيد مفهوما حديثا وقد انتشر كمفهوم قانوني سنة 1978، ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، وفي بداية الثمانينيات استخدم من طرف المنظمات المالية وخاصة من قبل البنك الدولي، إلا أن كل من "جيمس مارش" و"جوهان أولسن" استخدما هذا المصطلح في ميدان العلوم السياسية، وهذا عندما نشرا كتابا يحمل عنوان: "إعادة اكتشاف الهيئات" الذي نشر سنة 1989 في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تساؤل من خلاله الباحثان عن كيفية تحديث المنظمات وتكييف الاستراتيجية الجديدة طبقا لتوازن القوى الحاصل في تلك الفترة وربط ذلك كله برشادة الحكم[10].

لقد تم تقديم تعريف مقترح للحكامة أو الحكم الرشيد من طرف الأمم المتحدة باعتباره: "الأسلوب التشاركي للحكم ولتدبير الشؤون العامة الذي يرتكز على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص وكذلك من المجتمع المدني، بهدف تحيق العيش الكريم المستدام لجميع المواطنين"[11].

أما البنك الدولي فقد عرف سنة 1992 الحكم الرشيد أو الراشد بأنه: "الطريقة المثلى التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول"، ومن خلال هذا يمكن القول أنه طبقا لهذه الهيئة فقد ربطت الحكم الرشيد بعناصر أخرى محققة لنجاحه ومنها: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون[12]، وقد أخذ بهذه الفكرة أيضا صندوق النقد الدولي، وعرفه خبراءه على أنه: الإطار الجديد لدور الدولة الذي تعرضت لأزمة مفاهيم، حيث انحصر في البداية في دور الدولة الحارسة التي تقتصر مهامها على المحافظة على النظام العام، ثم تحولت إلى طابع الدولة المتدخلة في القطاع الاقتصادي، وعليه تجسد دور الدولة المتدخلة في الاقتصاد. ومن خلال هذا فقد تم تعريف الحكم الرشيد من عدة اعتبارات ورؤى

4 – عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، ع.3، (فيفري 2008)، ص. 106.

1 – محمد خليفة، "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات" أيام 16 – 17 ديسمبر 2008، الشلف، الجزائر، ص.2.

2 – الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011، (المغرب: جوان 2011، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة)، ص. 4.

3 – محمد خليفة، مرجع سابق، ص. 3.

مختلفة تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، وهذا حسب التوجهات والاهتمامات لكل منها[13].

وفي تطوير آخر لمفهوم الحكم الرشيد فقد تم تعريفه على أنه: "التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة، وكيفية سماع صوت المواطنين، وكيفية صنع القرارات في القضايا ذات الاهتمام"، وتم تعريفه أيضا في مؤسسات المجتمع المدني عل أنه يعني: "العمليات والهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجه وتدير عملياتها العامة وأنشطة برامجها".

ويتضح هنا لنا بأن الحكم الرشيد يتعلق باتخاذ القرارات الوطنية نحو التوجهات المجتمعية ضمن مؤسساته المختلفة، وأنه يتضمن التفاعلات ضمن الهياكل والعمليات والتقاليد والتي تحدد كيفية ممارسة السلطة، وكيفية اتخاذ القرارات، وكيفية تعبير المواطنين عن رغباتهم وطموحاتهم، وبذلك فهو يتعلق بالسلطة والعلاقات والمساءلة: أي من له التأثير، من يتخذ القرار، وكيف يتم مساءلة متخذي القرارات[14].

وبالنسبة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فقد عرفت الحكم الرشيد على أنه يعني: "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلم الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي"، كما تم تعريفه أيضا على أنه يعني: "قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة[15].

المبحث الثاني: مقومات دولة الحق والقانون، ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد

أولا: مقومات دولة الحق والقانون

1.الدستور:

يشكل وجود الدستور الضمانة الأساسية لقيام دولة القانون لأن الدستور يقيم السلطة في الدولة، ويؤسس وجودها القانوني ويؤطر نشاطها بإطار قانوني لا تستطيع أن تحيد عنه، فالدستور لا يقيم حكما ديمقراطيا إلا إذا تم تفصيل نصوصه، إذ أنه لا ارتباط بين وجود الدستور وقيام الحكم الديمقراطي، كما أنه ليس ثمة تلازم بين خضوع الدولة للقانون وإعمالها للمبدأ الديمقراطي ولكن وجود الدستور يؤدي إلى تقييد سلطات الدولة، فالدستور

4 – مرجع سابق، ص. 371.

1 – زهير الكايد، "إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية"، مجلة السكان والتنمية، ع.11، (2005)، ص. 84.

2 – عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 107.

هو الذي يعنى ببيان نظام الحكم في الدولة، وتشكيل السلطات العامة وتوزيع الاختصاصات العامة فيما بينها، وكيفية ممارستها، كما يبين حقوق الأفراد والوسائل اللازمة لضمانها وصيانتها. فالدستور إذا يعتبر قيدا قانونيا لسلطات الدولة، حيث يبين حدود كل سلطة والتي لا تستطيع تجاوزها، وإلا تكون قد خالفت الدستور وفقدت السند الشرعي لتصرفها[16].

2.الفصل بين السلطات:

يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات أحد أهم المبادئ الدستورية الأساسية في الدول الديمقراطية، ويُعني وجوب الفصل بين السلطات الدستورية الأساسية: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويقصد بالفصل بين السلطات الفصل الشكلي أو العضوي، أي توجد هيئة أو سلطة عامة تتولى وظيفة التشريع وهيئة أو سلطة عامة تتولى وظيفة التنفيذ، وهيئة أو سلطة عامة تتولى وظيفة القضاء. وحسب الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" فإن محرك مبدأ الفصل بين السلطات هو في الحقيقة ثلاثة أفكار مترابطة[17]:

- كيف نحمي الحرية؟ ⟵ بعدم إساءة استعمال السلطة.
- كيف نمنع إساءة استعمال السلطة؟ ⟵ عن طريق إيجاد حكومة معتدلة.
- كيف نتوصل إلى الحكومة المعتدلة؟ ⟵ عن طريق الفصل بين السلطات.

ولذلك تعتبر من أهم مزايا مبدأ الفصل بين السلطات وما يحققه من نتائج: ضمان مبدأ المشروعية وصيانة الحرية ومنع الاستبداد، والمساهمة في إنشاء أو بناء دول القانون من خلال القيام بتقسيم الاختصاصات بين السلطات[18].

3.ضمان الحقوق والحريات:

إن الهدف الرئيسي من إخضاع الدولة للقانون هو الحماية لحقوق وحريات الأفراد ضد تعسف السلطات العامة، وخصوصا السلطة التنفيذية، ولذلك فإنه يُفترض في دولة القانون ضمان الحقوق وحريات الأفراد، ولذلك نجد أغلب الدساتير الحديثة للدول تنص على كفالة هذه الحقوق والحريات. هذه الحريات التي تشكل قيدا على سلطة الدولة، لم تعد الدول في وقتنا الحاضر تقف موقفا سلبا تجاهها كما ينادي أصحاب المذهب الفردي "الليبيرالي"، وإنما تقوم هذه الدول بالتدخل الإيجابي لكفالتها وضمان ممارستها، فالدول الآن ملزمة بالعمل على

3 – عصام الدبس، مرجع سابق، ص. 128.

1 – عصام الدبس، مرجع سابق، ص. 129.

2 – نفس المرجع، ص. 130.

كفالة وتنمية الحقوق والحريات التي نصت عليها المواثيق الدولية الحالية، وخاصة الحقوق المدنية أو السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[19].

4.رقابة القضاء:

إذا كان مبدأ الفصل بين السلطات يشكل نوعا من الرقابة السياسية التي تعني أن كل سلطة عامة تملك الوسائل الكفيلة بالحد من تعسف أو تجاوز السلطات العامة الأخرى، فأن الرقابة القضائية تعتبر الوسيلة الأمثل لصيانة وحماية حقوق وحريات الأفراد، لأنها تتفوق على الرقابة السياسية والرقابة الإدارية، سواء فيما يتعلق بخضوع السلطة التنفيذية أو الإدارة للقانون، أو بتعبير أدق لسيادة القانون، أو في خضوع السلطة التشريعية للدستور. وتعود أهمية الرقابة القضائية إلى تمتع القضاء بالحياد والخبرة، وما يتسم به من موضوعية ونزاهة، وغياب الاعتبارات السياسية وأسلوب المجاملة لدى قيامه بممارسة عمله، ولما تتسم به الأحكام القضائية الصادرة عنه من حيث تمتعها بحجية الشيء المقضى به والت تعتبر عنوان الحقيقة[20].

ثانيا: مؤشرات الحكم الرشيد

تمثل المؤشرات؛ الخصائص أو المعايير التي يجب توفرها في الحكم ليكون رشيدا، ويمكننا من خلالها قياس وتقييم مدى تطابق مبادئ الحم الرشيد في الدول، ويختلف تحديد هذه الخصائص باختلاف التعاريف والهيئات التي توردها، فنجد أن بعضها يركز على الكفاءة والانسجام وأخرى على أولوية تطبيق القانون، في حين أن أخرى ركزت على هدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن الحكم الرشيد هو مفهوم متشابك وتتداخل فيه عدة أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وإدارية[21]، وسيتم التركيز هنا على مؤشرات محددة للحكم الرشيد:

1 – الاستقرار السياسي وانعدام العنف: وهذا من خلال التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة أو تهديد استقرار الحكومة أو إزاحتها عن الحكم، من خلال وسائل غير دستورية، عنيفة أو من خلال إدخال إصلاحات مشبوهة أو مصطنعة مؤثرة على استمرار السياسات، كما قد تقيد قدرة المواطنين على اختيار وتغيير القائمين على السلطة[22]. وكذا الانفتاح السياسي والذي يتكون من الجانب القانوني ووسائل الممارسة السياسية، مع توفير ضمانات ممارستها[23].

3 - نفس المرجع، ص. 130.

1 – عصام الدبس، مرجع سابق، ص ص. 131 – 133.

2 – سارة دباغي، "الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 31، (جوان 2016)، ص. 217.

3 – نفس المرجع، ص. 217.

4 – غربي محمد، مرجع سابق، ص. 373.

2 – إبداء الرأي والمساءلة: ويقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، إضافة إلى حرية التعبير والتنظيم وتكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام، ومدى مراقبتها للقائمين على السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم[24]. فتوفير المساءلة يكمن من خلال أدوات وأساليب الرقابة على الأداء سواء في القضاء والعدل بين الناس أو على أداء السلطة التنفيذية بحيث يكفل القانون والإجراءات الإدارية حقوق المواطنين وسيادة دولة القانون، وأن يتم تنفيذ القوانين بنزاهة وعدالة، ويمكن النظر إلى تلك القضايا من خلال التركيز على الجوانب والمتطلبات التالية:

- الشفافية في التشريعات والإجراءات الإدارية: حيث يساعد وضوح التشريعات القانونية وبساطتها على حسن التعامل معها من قبل المواطنين، فالشفافية في التشريعات والإجراءات الإدارية تعكس بساطتها، مثلما تعكس سهولة كشف ممارسات الفساد ومكافحته لإحقاق العدالة والمساواة وتوفير النزاهة والأمانة في المجتمعات بشكل عام[25].
- تعزيز المساءلة حول الأداء والإنجازات في المجتمع: إن قضية المساءلة تتم عندما يكون هناك علاقات بين مواقع متفاوتة في المستويات الإدارية، حيث يكون أحد المستويات أو الأفراد مسؤولا عن تصرفاته وأدائه للمهام المناطة به تجاه مستوى إداري آخر، سواء كان ذلك داخل المؤسسة الواحدة أو بين المؤسسات في الدولة، وفي حالة المساءلة على مستوى المجتمعات نجد بأن السلطة التنفيذية تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية في سلوكياتها وعملياتها الإدارية وإنجازاتها[26].
- التمكين لدولة القانون: تتمثل دولة القانون بتوفر قضاء مستقل وذي كفاءة عالية ونزيه قادر على تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات والمؤسسات المحلية والدولية في المجتمع، وهذا الأمر ينطوي على وجود الأنظمة التشريعية والتشريعات القادرة على تنفيذ حكم القانون بنزاهة وعدالة[27]. ويضيف هنا أيضا "زهير الكايد" مصطلح تعزيز سلطة القانون، أي أن تكون الأنظمة والقوانين عادلة ويتم تنفيذها بنزاهة وشفافية وبشكل خاص ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن والسلامة العامة في المجتمع[28].

---

5 - سارة دباغي، مرجع سابق، ص. 217.

1 – زهير الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 239.

2 – نفس المرجع، ص. 240.

3 – نفس المرجع، ص. 241.

4 – زهير الكايد، "إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية"، مرجع سابق، ص. 90.

3 – الفعالية الحكومية: ويتعلق هذا المؤشر بنوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية واستقلاليته عن الضغوط السياسية، إضافة إلى نوعية وضع السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات أو الالتزامات التي أعلنتها[29]، وتشكل السلطة التنفيذية الجهاز الإداري والفني لتأدية وظائف الحكومة من تخطيط وتنفيذ ورقابة وتقييم، إضافة إلى حماية المواطنين وممتلكاتهم وتنفيذ أحكام القضاء، من بين عدد كبير من المهام التي يعنى بها الجهاز الحكومي، وهذا بطبيعة الحال يتطلب مؤسسات حكومية ذات كفاية وفعالية وإنتاجية عالية[30].

4 – نوعية الأطر التنظيمية: ونركز هنا على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه[31]، وبذلك تكون وظيفتها تنظيمية بدلا من كونها رقابية، تركز على نطاق التشريعات المنظمة والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى[32].

5 – سيادة القانون: ويقيس هذا المعيار مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، خاصة نوعية تنفيذ العقود وفعالية الأجهزة القضائية، وقياس احتمال حدوث الجرائم أو معدل الجريمة وأعمال العنف[33]، وتعتبر سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى، ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق[34].

6 – مكافحة الفساد: ويتعلق بمدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة، كأعمال الفساد الصغرى مثل الرشوة في المصالح العامة، أو كبرى كالفساد في المجال السياسي، إضافة إلى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات وثروات الدولة[35]، وما يتطلب في هذا الصدد هو المحاسبة، أي القدرة على محاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي، وعن المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، والهدف من محاسبة المسؤولين عن المال العام، زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال تلك الأموال[36].

---

5 – سارة دباغي، مرجع سابق، ص. 218.

1 – زهير الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، مرجع سابق، ص ص. 232 – 233.

2 – سارة دباغي، مرجع سابق، ص. 218.

3 – زهير الكايد، "إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية"، مرجع سابق، ص. 90.

4 – سارة دباغي، مرجع سابق، ص. 218.

5 – محمد خليفة مرجع سابق، ص. 3.

6 – سارة دباغي، مرجع سابق، ص. 218.

7 – محمد خليفة، مرجع سابق، ص. 3.

فمعايير ومؤشرات الحكم الرشيد إضافة إلى مقومات دولة الحق والقانون المذكورة أعلاه، لو توفرت وتجسدت على أرض الواقع من خلال مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التدبير لشؤون الدولة، سيؤدي حتما إلى تأسيس دولة الحق والقانون المبنية على مبادئ الحم الرشيد.

المبحث الثالث: الضمانات اللازمة لقيام دولة القانون بتكريس مبادئ الحكم الرشيد ومقومات دولة الحق والقانون

إنه لقيام دولة الحق والقانون لا بد من توفر عدد من المقومات والأركان والعناصر الأساسية، والتي تعتبر ضمانات لقيام دولة القانون[37]، إذ ربطت أدبيات متخصصة نجاح عملية ترسيخ النظام الديمقراطي من أجل قيام دولة القانون؛ عن طريق تكريس مبادئ الحكم الرشيد ومقومات دولة الحق والقانون، والتي من شأنها أن تكون هي ذاتها الضمانات اللازمة لإحقاق دولة الحق والقانون، والتي يمكن تجسيدها في الإجراءات التالية:

1 – نشر وإشاعة ثقافة الوعي الديمقراطي: إن الوعي الديمقراطي أو الثقافة السياسية هي من أهم الآليات والشروط اللازمة لترسيخ الديمقراطية، بحيث يكون لدى المواطنين وعي كامل بحقوقهم وواجباتهم تجاه دولتهم، فقد شدد مفكري وعلماء السياسة على أهمية التوجهات الثقافية من أجل تطوير الديمقراطية وصونها، كما رأوا أن عناصر الثقافة السياسية يمكن أن تساعد في التغلب على المعضلات الأساسية للديمقراطية، مثل معضلة إيجاد توازن بين الصراع من جهة، والإجماع من جهة ثانية[38]، وترتبط أهمية انتشار قيم الثقافة السياسية؛ المشاركة الواسعة للمواطنين في العملية الديمقراطية التي تعد من أهم الشروط أيضا لنجاح وترسيخ العملية الديمقراطية[39].

2 – حرية ونزاهة العملية الانتخابية: تعتبر العملية الانتخابية مهمة وذلك لكونها مرتبطة بعناصر أخرى تعنى بالتحول الديمقراطي، فنظام الانتخابات ليس نظاما قائما بذاته، إنما يتضمن عناصر أخرى تدعمه وتضمن له التنفيذ بشكل يتسم بالحياد والشفافية وإرضاء جميع التيارات المتصارعة على الساحة السياسية المؤيدة منها والمعارضة، كما أنها تشكل مناخا سياسيا يتواءم مع نجاح تلك العملية الانتخابية[40]، فعملية الترسيخ الديمقراطي

1 – عصام الدبس، مرجع سابق، ص. 128.

2 – إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الخامس"، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (28 مارس 2016)، ص ص.5 – 6.

3 – نفس المرجع، ص..6

4 – نفس المرجع، ص. 3.

تتطلب وجود انتخابات تنافسية دورية ونزيهة وحرة، يُضمن من خلالها حق المواطنين في التصويت، وضمان حرياتهم في الاختيار[41].

3 – فاعلية منظمات المجتمع المدني: إن قوة المجتمع المدني وكثافة المنظمات غير الحكومية ما بعد المرحلة الانتقالية، لا تظهر فقط في تعميق الحرية والمدنية كما يقول كل من "Karatnycky" و"Ackerman"، ولكن أيضا في تعزيز قدرات الدولة على ترسيخ سيادة قانون، والسيطرة على انتشار الفساد، وتعزيز فعالية الحكومة والجودة الرقابية والمساءلة والاستقرار السياسي، كما يستعرض كل من "Diskin" و"Hazan" في مقال لهم سنة 2005، المتغيرات المؤسساتية والمجتمعية والوسيطة والخارجية كمتغيرات أساسية لتحقيق الاستدامة والترسيخ الديمقراطيين[42]، ويعتبر "لاري ديموند Larry Diamond" أن وجود مجتمع مدني قوي وفعال ومستقل له أهمية كبيرة في كبح التوجهات السلطوية للحكومات، حيث يُخضع الحكومات لنوع من الرقابة غير الرسمية، كما يرى أيضا "دونالد ر.كيلي Donald R. Kelly" بأن المجتمع المدني القوي يسهم في تحقيق التماسك الديمقراطي[43].

4 – استقرار الدولة ورسوخ شرعيتها: لقد تقديم تعريف للشرعية على أنها: "أن تكون السلطة القائمة متمتعة بقبول المحكومين، وذلك بإرادتهم ودون قهر"، فالسلطة السياسية الشرعية هي السلطة الناتجة عن الإرادة العامة، فليس للسلطة حق استخدام أدوات القهر لإخضاع الإرادة العامة[44]، وعلى حسب "هانتنجتون" أن الديمقراطيات الجديدة في موقف لا تحسد عليه، فبافتقادها للشرعية لا سبيل إلى تحقيق كفاءة عالية في الأداء، وبافتقادها إلى الكفاءة لا سبيل إلى اكتساب الشرعية[45]، فلا بد للنظام القائم أن يعمل على التجديد الذاتي وتعاقب الأجيال على السلطة وزيادة الاستقطاب الاجتماعي وضمان استقرار الدولة حتى يضمن رسوخ شرعيته.

---

5 – صدفة محمد محمود، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، ورقة بحثية مقدمة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أوت 2013، ص. 13.

1 – هشام عبد الكريم وخيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 5، (جوان 2013)، ص ص. 79 – 80.

2 – صدفة محمد محمود، مرجع سابق، ص ص. 17 – 18.

3 – علي لكحل، "الشرعية والتحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي في السياق الداخلي والدولي"، أعمال الملتقى الوطني السابع: "مسارات التجارب الديمقراطية في الأقطار المغاربية"، أيام 23 و14 أفريل 2014، جامعة الجزائر3، (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2015)، ص. 40.

4 – صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993)، ص. 346.

5 – طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها: لقد وضع "هانتنجتون" عددا من المؤشرات أشار إليها باعتبار أن تحقيقها يمثل نجاحا في إقامة المؤسسات السياسية، ومنها: درجة تكيف هذه المؤسسات مع مرور الزمن مع تغيرات المجتمع وتباين الوظائف التي يمكن أن تقوم بها، درجة التراتبية الهيراركية وتعدد هياكل المؤسسة، درجة استقلالها في إدارة شؤونها ودرجة الاتساق الداخلي فيما بينها[46]، لذلك يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون العام والنظام، فالأطر القانونية ضرورية لخلق وضع معيشي مستقر وآمن، ويتطلب الإطار القانوني الفعال والعادل أن تكون القوانين معلنة ومعروفة للمواطنين سلفا، وأن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ، وأن توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها[47].

6 – الفصل بين السلطات: تستوجب الديمقراطية عدم الجمع بين السلطات في قبضة فرد أو هيئة واحدة، وعلى الدستور أن يكفل الفصل بين السلطات، ولتحقيق ذلك عليه أن يبين اختصاصات كل مؤسسة من المؤسسات المناط بها أداء سلطة من سلطات الدولة، كما أنه على الدستور أن يحدد اختصاصات الحكومة والمجالس النيابية وهيئات القضاء[48].

7 – الشفافية: وتشمل كل الوسائل التي تسهل الوصول إلى المعلومات وفهمهم لآليات صنع القرار، إنها كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حوله، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، وكذلك في عمليات الانتخاب، فمن الطبيعي أنه عندما تتحقق الشفافية تزيد مشاركة المواطنين في الشؤون العامة وانخراطه في النقاش العام حول مختلف السياسات والفعاليات، وبالتالي فإن تطبيق الشفافية يعزز ويزيد من كفاءة وفعالية المشاركة في صنع القرار[49].

8 – المساءلة: يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، كما تعرف ببساطة بأنها التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم، فهي تصف الحقوق والمسؤوليات الموجودة بين الناس، والمؤسسات وتشمل الحكومات والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة والتي لها أثر على حياتهم، ففي النظم الديمقراطية تساعد علاقات المساءلة على ضمان تمسك صانعي القرار بالمعايير والقواعد

5 – إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الخامس"، مرجع سابق، ص..3

1 – سفيان فوكة، سفيان فوكة، "التنمية والتمكين من خلال الإدارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 3، (فيفري 2014)، ص ص. 39 – 40.

2 – إيمان أحمد، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الخامس"، مرجع سابق، ص..1

3 – سفيان فوكة، مرجع سابق، ص. 40.

والأهداف المتفق عليها علنا، ومن هذا المنظور نجد أن للمساءلة غرضا سياسيا هو التحقق من إساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية، وغرضا تشغيليا هو ضمان فعالية أداء الحكومات[50]. وعليه فالمساءلة تعتبر مطلبا جوهريا للحكم الرشيد ليس فقط في المؤسسات الحكومية تجاه المواطنين والمتأثرين بقراراتها، بل ولمؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أيضا، وبشكل عام لا يمكن الالتزام بالمساءلة في غياب الشفافية ودولة القانون[51].

وعليه فإن تحقيق استدامة وترسيخ الديمقراطية تتطلب تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية ودعمها بالمساءلة العامة كعنصر وركيزة أساسية من عناصر قيام دولة الحق والقانون، فالأجهزة والمؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة التي تكفل سيادة القانون ينبغي أن تتسم بالشفافية، ويتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تكفل مشاركة الجميع في المجتمعات المتجانسة وغير المتجانسة على السواء، وذلك من أجل الحفاظ على التنوع والتعددية والحق في الاختلاف في ظل مناخ من التسامح[52].

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث بيان كيفيات التأسيس لدولة الحق والقانون من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، وذلك باعتمادنا عناصرا متدرجة مبسطة لتوضيح العلاقة بين دولة الحق والقانون والحكم الرشيد، وذلك من خلال التعرف على مقومات دولة الحق والقانون، ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد، حيث نلمس أن كل من تلك المقومات والمؤشرات من شأنها معا أن تأسس لدولة الحق والقانون لتجسيد الحكم الرشيد، إذ أنها تشير إلى العلاقة التكاملية بين الحكم الرشيد ودولة الحق والقانون، كما أن تكامل الأدوار بين مكونات الحكم الرشيد فيما بينها، مع تكامل مقومات دولة الحق والقانون، بالإضافة إلى الضمانات اللازمة لقيام دولة الحق والقانون، من شأنه أن يخلق العدالة وأن يجسد الديمقراطية وأن يحقق الأهداف الوطنية من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين، ولتحقيق النجاح والرفاهية والنمو الاقتصادي والسياسي والذي تطمح إليه كل الدول والشعوب.

قائمة المراجع:

4 – نفس المرجع، ص ص. 40 – 41.

1 - زهير الكايد، "إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية"، مرجع سابق، ص ص. 100 – 101.

2 – هشام عبد الكريم، "العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي"، مجلة اتجاهات سياسية، (جانفي 2018)، ع.2، ص. 15.

1 – الدبس، عصام، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، الدول، الحكومات، الحقوق والحريات العامة، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010).

2 – الحلايقة، غادة، "مفهوم دولة القانون"، (2018/08/19)، نقلا عن الرابط التالي:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86

3 – ـــــــ، ـــــ، "دولة الحق والقانون"، (2016/06/30)، نقلا عن الرابط التالي:
https://mawdoo3.com/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86

4 – الكايد، زهير، "إدماج السياسات السكانية في إطار الحكمانية"، مجلة السكان والتنمية، ع.11، (2005).

5 – ـــــــ، ـــــ، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003).

6 – المساوي، محمد، حقوق الإنسان في الدساتير العربية الجديدة وسؤال دولة الحق والقانون: المغرب وتونس ومصر نموذجا، (برلين: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية للنشر، 2018).

7 – خليفة، محمد، "إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر"، مداخلة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات" أيام 16 – 17 ديسمبر 2008، الشلف، الجزائر.

8 – دباغي، سارة، "الحكم الراشد كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة فكر ومجتمع، ع. 31، (جوان 2016).

9 – أحمد، إيمان، "قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الخامس"، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (28 مارس 2016).

10 – عبد الكريم، هشام وبن عبد العزيز، خيرة، "دور المجتمع المدني في استدامة الديمقراطية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 5، (جوان 2013).

11 – عبد الكريم، هشام، "العناصر المحققة لاستدامة الترسيخ الديمقراطي في الدول العربية: بين الفعالية الحكومية والأداء الديمقراطي"، مجلة اتجاهات سياسية، ع.2، (جانفي 2018).

12 – عبد النور ناجي، "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية"، مجلة المفكر، ع.3، (فيفري 2008).

13 – غربي، محمد، "الديمقراطية والحكم: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (أفريل 2011).

14 – فوكة، سفيان، "التنمية والتمكين من خلال الإدارة الرشيدة للحكم: قراءة نقدية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 3، (فيفري 2014).

15 – لكحل، علي، "الشرعية والتحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي في السياق الداخلي والدولي"، أعمال الملتقى الوطني السابع: "مسارات التجارب الديمقراطية في الأقطار المغاربية"، أيام 23 و14 أفريل 2014، جامعة الجزائر3، (الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2015).

16 – محمود، صدفة محمد، "مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم وثيقة الصلة به"، ورقة بحثية مقدمة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أوت .2013

17 – هانتنجتون، صامويل، الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (ترجمة: عبد الوهاب علوب)، (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1993).

18 – الحكامة الجيدة بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011، (المغرب: جوان 2011، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة).